

الْأَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ

سورة التوبة
آية ٤٠

التقرير السنوي

2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ

سورة التوبة ، آية 40

أي إن تركتم نصره فالله متكفل به فقد
نصره في مواطن القلّة.

تفسير الشوكاني

 @almadiainvest

المرقاب • شارع السور • برج جاسم العصفور

تلفون: + 965 2 2960777

www.almadinainvest.com



صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



صاحب السمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد



صاحب السمو
الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء

المحتويات

أعضاء مجلس الإدارة	08
كلمة رئيس مجلس الإدارة	10-13
تقرير مجلس الإدارة عن أنشطة 2014	14-16
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	17
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	18-19

أعضاء مجلس الإدارة



محمد درويش الشمالي
رئيس مجلس الإدارة



د. عبدالرؤف توفيق
نائب رئيس مجلس الإدارة



محمد سعود النهه
الرئيس التنفيذي



عماد حسين نعمه
عضو مجلس الإدارة



الشيخة / مشعل مالك الصباح
عضو مجلس الإدارة



عبدالواحد محمد الخلفان
عضو مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أفضل صلاة وتسليم.

إخواني وأخواتي المساهمين الكرام ،،

بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي وكافة العاملين بشركة المدينة للتمويل والاستثمار، أرحب بكم وأسعد بأن نستعرض سوياً نظرة عامة على السوق وأداء الشركة خلال العام الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2014.

شهدت إقتصاديات العالم تغيرات كبيرة خلال العام 2014 بعضها يرجع لعوامل إقتصادية وأخرى لعوامل سياسية، وقد كان المزج بين هذين العاملين تأثيراً كبيراً ومباشراً على بيئة الأعمال على مستوى العالم، وقد تصاعدت حدة الأزمات الإقتصادية وبلغت ذروتها مع إنتصاف العام الماضي لتشكل ضغوطاً إقتصادية أعادت الى الأذهان شبح الأزمة المالية العالمية في 2008 مرة أخرى وهو ما شكل ضغوطاً

إضافية على إقتصاديات الدول الكبرى والناشئة، وبطبيعة الحال فإن النفط بصفته السلعة الأهم على مستوى العالم كان له النصيب الأوفر والأكبر من التراجع مدفوعاً بعوامل إقتصادية وأخرى جيوسياسية، وكما هو معلوم فإن منطقة الخليج العربي وبعتمادها على النفط كمصدر أساسي للدخل كانت أكثر المناطق تأثراً على مستوى العالم وهو ما شهدته موازنات حكومات تلك الدول والذي كان له بطبيعة الحال تأثيرات واضحة على خطط التنمية و الإنفاق و الإستثمار الحكومي مما عزا بإنكماش و تراجع محضوف بالقلق على مستوى القطاع الخاص و الأفراد.

ولقد إستطاعت شركتكم بفضل من الله و التعاون الجاد بين مجلس الإدارة و القطاع التنفيذي في أخذ التدابير و الإحتياطات الواجبة والتي ساهمت كثيراً في تقليل أثار تلك الأزمة مما جنب الشركة الدخول مرة أخرى في بعض الإستثمارات أو المشروعات التي قد تعرقل مسيرة الهيكله و التطوير التي شرعنا فيها منذ فترة و بدأت نتائجها و بشائرها تظهر واحدة تلو الأخرى.

و للتوضيح بصورة أكثر شمولية لتحولات الإقتصاد العالمي خلال العام

الماضي فقد ارتفعت أسعار الفائدة وزادت فروق المخاطر في كثير من إقتصادات الأسواق الصاعدة، وخاصة البلدان المصدرة للسلع الأولية، كما اتسعت فروق المخاطر على السندات مرتفعة العائد وغيرها من المنتجات المعرضة لتقلب أسعار الطاقة. وزاد انخفاض عوائد السندات الحكومية طويلة الأجل في الإقتصادات المتقدمة الرئيسية.

وقد انتهى العام 2014 بتراجع أسعار النفط العالمية ما بين 40% إلى 50% لتصل إلى مستويات العام 2009، وقد أنهى سعر مزيج برنت العام مستقراً عند 55.7 دولار للبرميل مسجلاً تراجعاً بواقع 44% . وتراجع سعر خام التصدير الكويت بنحو 49% خلال العام ليستقر عند 50.5 دولار للبرميل.

وسجلت الكويت فائضاً بمبلغ 4.13 مليار دينار خلال فترة 11 شهراً، من أبريل 2014 إلى نهاية فبراير 2015. ولكن خسارة الكويت برزت في تراجع فائض ميزانيتها 60% مقارنة مع الفائض المتحقق في الفترة نفسها من العام السابق (2013-2014) والبالغ 10.4 مليار دينار، وذلك نتيجة تراجع الإيرادات بنسبة 20% لتصل إلى 23.2 مليار دينار خلال فترة 11 شهر، مقارنة مع 28.93 مليار دينار في الفترة نفسها

من العام السابق، ولكنها سجلت زيادة بمقدار 4.8 مليار دينار عن التقديرات الأولية للموازنة والبالغة 18.4 مليار دينار كويتي.

وسجلت أسواق الأوراق المالية تراجعاً حاداً في الربع الأخير من العام 2014، ما أدى إلى محو معظم الأرباح التي تم تسجيلها في الفترة الأولى من العام.

فقد أدى تراجع أسعار النفط بواقع 50% إلى بروز العديد من المخاوف بشأن الأوضاع المالية وأسعار التعادل للنفط والأثر الذي قد يواجهه الإنفاق الحكومي.

وأصبحت تلك الأمور محط اهتمام المستثمرين، وتركت أثراً على أسواق المنطقة. وقد تراجع مؤشر «ستاندرد ان بورز» لدول مجلس التعاون الخليجي بواقع 18% خلال الربع الأخير من العام.

وأفضلت أسواق الأسهم لدول مجلس التعاون الخليجي العام 2014 على تراجع مقارنة مع بداية العام.

وعلى الرغم من ظروف الأزمة المالية العالمية التي لا تزال آثارها وتوابعها ضاربة في أعماق الإقتصاد الى الآن بل أنها غيرت في شكل

وفي ختام هذه الكلمة لا يسعني إلا أن أبدي جزيل الشكر وشاخي العميق لأعضاء مجلس الإدارة و أعضاء الهيئة الشرعية والإدارة التنفيذية على دعمهم وجهودهم، كما وأتقدم أيضا بجزيل الشكر لجميع المستثمرين الذين وثقوا بالشركة ولجميع العاملين بالشركة على ما بذلوه من جهد وعمل دؤوب كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في تحقيق الإنجازات المذكورة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



محمد درويش الشمالي
رئيس مجلس الإدارة

استمراره خلال المرحلة القادمة، ويعزى الجانب الأكبر من الخسارة إلى 74% إلى تدعيم مخصصات وانخفاض في القيمة، وعلى الرغم من ذلك فإن الشركة قد نجحت من خلال خطة إعادة الهيكلة في تقليص العديد من بنود مصروفاتها الداخلية بشكل ملحوظ حيث شهدت الأعباء التمويلية تراجعاً بنسبة 28% من 2.5 مليون دينار كويتي إلى 1.8 مليون دينار كويتي، وكذلك تكاليف الموظفين التي شهدت تراجعاً بنسبة 19% لتتخفف من 1.2 مليون دينار كويتي إلى 963 د.ك.

وبحسب نشرة صندوق النقد الدولي الصادرة في 21 يناير 2015، من المتوقع أن يؤدي هبوط أسعار النفط إلى انخفاض كبير في أرصدة المالية العامة لدى البلدان المصدرة للنفط في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن المتوقع في عام 2015 أن تسجل المالية العامة عجزاً في كل بلدان المنطقة، ما عدا الكويت وقطر.

وهذا يعزز الحاجة الماسة لدفع الإصلاحات في مجال دعم الطاقة وتغيير نموذج النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط. والتوقعات بعدم تسجيل الكويت لعجز في العام 2015 تبعث رسالة مطمئنة بقدرة السوق الكويتي الذي يحتضن شركة المدينة للتمويل والاستثمار على تجاوز هذه الفترة المحملة بتبعات انخفاض أسعار النفط وتراجع الفوائض.

ونشير إلى أن الشركة لن تقوم بتوزيع أرباح نقدية أو إصدار أسهم منحة عن عام 2014. بالإضافة إلى أنه لا توجد أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ولم يتمتعوا بأية منافع ولا مزايا خلال السنة.

و هيكل السوق الكويتي بشكل لا جدال ولا نقاش فيه وأخرجت العديد من الشركات والمؤسسات من السوق تماماً فإننا وبعون من الله إستطعنا خلال العام الماضي أن نصل لإنجاز العديد من التسويات المالية التي طالما أرهقت كاهل الشركة وإدارتها، لقد سعينا إلى إيجاد حلول عادلة ومنصفة وواقعية نحفظ بها حقوق مساهمينا بعيداً على التسرع أو الإفراط والتفريط في ما نحمله من أمانة أمامكم وتحملنا الدخول في مفاوضات شاقة أنهينا خلال العام الماضي بعضها ولا تزال بعضها منها تحت الفحص و الدرس و المفاوضات وإن كنا نؤكد لكم أن الأوضاع الحالية تبشر بالخير وتعزز من قوة الشركة ومتانة وجودة أصولها وهو ما يدل على التقرير النهائي للمكتب الإستشاري المعين من قبل البنك المركزي والذي أكد على ملاءة الشركة وقدرتها على سداد مديونياتها. ولقد نجحت الشركة في خفض إجمالي التزاماتها إلى 42 مليون دينار كويتي فقط بنهاية 2014 بالمقارنة مع 60 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2013 الماضي وبنسبة تقارب على 30% وذلك نتيجة قيام الشركة بإنهاء بعض التسويات خلال العام وهو ما صاحبه بطبيعة الحال تراجعاً في أصول الشركة إلى 78 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2014 وبلغت قيمة الأصول العقارية في موجودات الشركة 35%.

وقد شهدت الشركة كما هو معلوم لسيادتكم خسارة خلال العام الماضي، بلغت نحو عشرة ملايين دينار كويتي يرجع الجانب الأكبر فيها إلى التراجع في أسعار الأسهم والإستثمارات في المحافظ المالية للأسهم المسعرة نتيجة التراجع الملحوظ في أسواق المال وهو ما لا نتوقع

الخسارة

ساهم تدعيم المخصصات بنحو 3,166,279 د.ك مع مختلف النتائج السابقة في تسجيل الشركة لصافي خسارة لمساهمي الشركة قدرها 13,947,031 د.ك بالرغم من تحقيق الشركة إجمالي إيرادات تشغيلية قدره 2,689,880 د.ك .

الموجودات

وبمراجعة المركز المالي للشركة فقد تراجع إجمالي الموجودات بنسبة 26% لتصل إلى 78,831,988 د.ك. ووقع أبرز انخفاض في بند الاستثمارات في شركات زميلة والتي انخفضت من 42,733,592 د.ك إلى 26,766,752 د.ك وكان الأثر الأكبر فيه لاستخدام حصص من ملكية الشركة في التسوية مع دائتي المراجعات. وبلغت الاستثمارات العقارية معدل 35% من الموجودات في العام 2014 بعد أن كانت تمثل 30% فقط في العام 2013.

وقد جاء توزيع الموجودات للعام 2014 على النحو الآتي:



هيكل التمويل وحقوق المساهمين

شكلت حقوق المساهمين 40% من إجمالي مصادر الأموال في الشركة خلال العامين 2013-2014 وشكلت إجمالي الالتزامات ما نسبته 60% من إجمالي مصادر الأموال. وقامت الشركة خلال العام 2014 باطفاء الخسائر المتراكمة في العام 2013 والبالغة 8,149,894 د.ك.

وتأتي هيكله حقوق المساهمين المتاحة لمساهمي الشركة الأم للعامين 2013 - 2014 على النحو الآتي:



تقرير الإدارة حول أنشطة شركة المدينة للتمويل والإستثمار 2014

إن التحليل التالي هو تحليل للمركز المالي كما في تاريخ 2014/12/31، ولأداء الشركة خلال السنة المالية 2014 ويستند التحليل في مضمونه على البيانات المالية المدققة لنفس السنة المالية.

الإيرادات

بلغ إجمالي إيرادات الشركة ما قدره 1,703,859 د.ك وفيها إيرادات عقار بلغت 1,889,255 د.ك وإيرادات خدمات استشارية قدرها 594,592 د.ك وإيرادات أخرى ليبلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للشركة ما قدره 2,689,880 د.ك. وذلك بالمقارنة مع 3,239,070 د.ك بعد استبعاد 5,056,204 د.ك إيرادات تسوية مراجعات دائنة للعام 2013.

ويوضح الرسم التالي تفصيلاً لإيرادات الشركة بالمقارنة مع العام الماضي:



المصاريف

وبالحديث عما يتعلق بمصروفات الشركة والأعباء التمويلية فقد انخفضت بنسبة 28% لتبلغ 1,776,640 د.ك في العام 2014 بعد أن كانت 2,453,162 د.ك في العام 2013، وكذلك انخفضت تكاليف الموظفين ضمن البند السابق بنسبة 19% من 1,191,011 د.ك عن السنة المالية 2013 إلى 963,918 د.ك عن السنة المالية 2014. وأما الأثر الأكبر الذي زاد من حدة الخسائر فيعود لتدعيم المخصصات بما قيمته 3,166,279 د.ك. وبالنسبة لخسائر الاستثمارات البالغة 7,025,085 د.ك فنحو 69% منها غير نقدي حيث يعود لانخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع بقدر 4,820,054 د.ك.

وفيما يلي جدول مقارنة يوضح إجمالي المصاريف للعامين 2013 - 2014:



تقرير هيئة الرقابة الشرعية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى السادة / المساهمين المحترمين
شركة المدينة للتمويل والاستثمار
شركة مساهمة كويتية (عامة)
الكويت - دولة الكويت

تقرير حول الالتزام الشرعي

قمنا بتدقيق العقود والمعاملات التي نفذتها شركة المدينة للتمويل والاستثمار (الشركة) وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة) خلال السنة المنتهية في 2014/12/31 لإبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية مع مراعاة المعايير الشرعية الصادرة عن المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات المجامع الفقهية المعتمدة من قبلنا.

مسؤولية الإدارة عن الالتزام الشرعي

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا على إدارة الشركة، كما أن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الشرعية الداخلية التي تراها ضرورية لضمان تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا.

مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا بناءً على تدقيقنا لها. وقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الضوابط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً للمعايير الدولية لعمليات التأكيد والصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، وتتطلب هذه المعايير أن نمثل متطلبات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا.

وتتضمن أعمال التدقيق أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا، ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأي التدقيق الخاص بنا.

الرأي

1 - قامت الشركة (عن طريق محافظ العملاء) وبعض شركاتها التابعة بالدخول في عقود شراء أسهم بالأجل، وجددت بعضها خلال السنة المنتهية في 2014/12/31، وبلغت الفوائد المدفوعة مبلغ /6 927/ دينار كويتي كما في 2014/12/31، وستقوم الشركة بتصفية هذه العقود طبقاً لتعليمات هيئة الرقابة الشرعية.

2 - برأينا، إنه باستثناء ما ورد في فقرة (1) أعلاه، إن العقود والمعاملات التي أبرمتها شركة المدينة للتمويل والاستثمار (الشركة) وشركاتها التابعة (المجموعة) خلال السنة المنتهية في 2014/12/31 تم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا.

الزكاة

تم حساب زكاة الشركة وفقاً للأسس المعتمدة من قبلنا وبإشرافنا، وقد بلغت الزكاة المستحقة على المساهمين (المستثمرين) عن السنة المنتهية في 2014/12/31 مبلغ /150 613/ دينار كويتي، وبلغ نصيب السهم الواحد /0.000387/ دينار كويتي، علماً بأن مسؤولية إخراج الزكاة الخاصة بالمساهمين تقع عليهم.

معادلة حساب زكاة المستثمر: (عدد الأسهم المملوكة × سعر السوق للسهم في تاريخ الزكاة × 2,5% للسنة الهجرية / 2,577% للسنة الميلادية).

معادلة حساب المتاجر: عدد الأسهم المملوكة × سعر السوق للسهم في تاريخ الزكاة × (2,5% للسنة الهجرية / 2,577% للسنة الميلادية).

الإيرادات المجنية

بلغت إيرادات الفوائد التي تم تجنبها في حساب التطهير مبلغ /3 242/ دينار كويتي، وهي ناتجة عن قيام الشركة ومحافظ العملاء وبعض شركاتها التابعة بالاستثمار في الشركات المختلطة، ويمثل المبلغ المذكور مبلغ التطهير الواجب عن السنة المنتهية في 2014/12/31.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبد الباري مشعل
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ محمد فؤاد البدر
عضو هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ وقيان عثمان الوقيان
عضو هيئة الرقابة الشرعية

المطلوبات

وفي جانب مطلوبات الشركة، انخفض رصيد الدائون والأرصدة الدائنة الأخرى بنسبة 44% من 13,477,752 د.ك. إلى 7,512,474 د.ك. وكذلك انخفضت الوكالات الدائنة بنسبة 26% من 46,092,774 د.ك. إلى 34,010,418 د.ك. وذلك بشكل عائد إلى التسويات التي تمت خلال العام.

ويلي بيان يقارن حجم الدائون والأرصدة الدائنة الأخرى والوكالات الدائنة بالمقارنة بين العامين 2013-2014.



المرهونة مقابل الوكالات. قامت الشركة الأم بتقديم طلب للمحكمة المختصة للحماية من الدائنين والدخول تحت مظلة القانون رقم 2 لسنة 2009 "قانون الاستقرار المالي". إن هذه الأمور بالإضافة إلى الأمور الأخرى المشار إليها في الإيضاح أعلاه تشير إلى وجود عدم تأكد هام بما يثير شك جوهري حول قدرة الشركة الأم على الاستمرارية.

تقرير عن الأمور القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك بحسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بتلك البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما ورد في دفاتر الشركة الأم، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع. باستثناء ما ورد بإيضاح رقم (1) من هذه البيانات المالية المجمعة فيما يتعلق باستكمال الإجراءات اللازمة لتوفيق أوضاع الشركة الأم مع متطلبات قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو مركزها المالي فيما عدا ما ورد بإيضاح رقم (13.6) من هذه البيانات المالية المجمعة فيما يتعلق بالحصول على وكالات دائنة من صناديق استثمارية.

براك عبدالمحسن العتيقي

سجل مراقبي الحسابات رقم 69 فئة (أ)
عضو في بي كي آر انترناشيونال

طلال يوسف المزيني

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة (أ)
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

5 أبريل 2015

دولة الكويت



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة/المساهمين المحترمين
شركة المدينة للتمويل والإستثمار
شركة مساهمة كويتية (عامه)
وشركاتها التابعة
الكويت

تقرير عن البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة المدينة للتمويل والاستثمار (شركة مساهمة كويتية عامة) «الشركة الأم» وشركاتها التابعة «يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة» والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2014 وكذلك بيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفصيلية الأخرى.

مسئولية إدارة الشركة الأم عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة الشركة الأم هي المسئولة عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت وهي أيضاً المسئولة عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على تلك البيانات المالية المجمعة اعتماداً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة لا تحتوي على أخطاء مادية. إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقبي الحسابات بما في ذلك تقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك الأخطار فإن مراقبي الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي على فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة الأم. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت.

فقرة توضيحية

بدون التحفظ على رأينا الوارد أعلاه، نشير إلى ما ورد بالإيضاح رقم (2.1) من هذه البيانات المالية المجمعة فيما يتعلق بالوكالات الدائنة والأرصدة الدائنة المستحقة والغير مسددة وكذلك إلى القضايا القائمة بين المجموعة والأطراف الدائنة حيث تم الحجز التنفيذي على موجودات الشركة الأم